بورصة عمان في المركز الأول عربياً والثالث عشر عالمياً، وتترأس إحدى لجان الاستدامة لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة UNSSE

كانون الثاني 05، 2026

اختتمت بورصة عمان عام 2025 بأداء قياسي وضعها كأحد أفضل الأسواق عالمياً، حيث حلّت في المركز الأول عربياً، والمركز الثالث عشر عالمياً من حيث ارتفاع الرقم القياسي وفقاً لوكالة بلومبرغ. وجاء هذا الأداء وفق مسار إيجابي تصاعدي منذ نهاية العام 2024 في عدد من المؤشرات أهمها المؤشر العام لأسعار الأسهم الذي

وهو الرقم الذي يقيس التغير في أسعار أسهم شركات عينة المؤشر بالإضافة إلى التوزيعات النقديةASETRمؤشر العائد الكلي لهذه الشركات بافتراض إعادة استثمارها في أسهم شركات المؤشر، ارتفاعاً ليصل إلى

نقطة في نهاية عام 2025مقارنة مع 2.1 نقطة في نهاية، أي بارتفاع نسبته 2024 وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية عام 2025 بنحو 50% مقارنة مع القيمة السوقية للأسهم المدرجة في نهاية العام 2024، علماً أن نسبة النمو في القيمة السوقية هي أعلى نسبة نمو سنوية منذ العام 2005.

أما بالنسبة لحجم التداول فقد ارتفع خلال العام 2025 ليصل إلى حوالي 2.2 مليار دينار مقارنة مع حوالي 1.2 مليار دينار للعام 2024، أي بارتفاع نسبته 80.6%. وبلغ عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2025حوالي 1.1 مليار سهم نفذت من

747 ألف عقد مقارنة مع 913.2 مليون سهم تم خلال حوالي
.ألف عقد 543 تداولها خلال العام 2024 نفذت من خلال حوالي

كما حققت العديد من القطاعات ارتفاعاً في أسعار أسهم شركاتها حتى إغلاق العام
، وهذه القطاعات هي: قطاع الصناعات الكهربائية2025
بنسبة 119.0%، وقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية بنسبة 77.3%، وقطاع النقل بنسبة 51.8%، وقطاع البنوك بنسبة 45.7%، وقطاع صناعات الملابس والجلود والنسيج بنسبة 42.1%، وقطاع الطاقة والمنافع بنسبة 37.0%، وقطاع العقارات بنسبة 35.2%. كما ارتفعت أسعار 106 شركات مدرجة منها 90 شركة ارتفعت أسعارها بنسبة 10% فأكثر.

وقال المدير التنفيذي لبورصة عمان مازن الوظائفي أن هذه النتائج والمؤشرات جاءت مدعومة بالمسار الإيجابي التصاعدي للاقتصاد الوطني ومتانته وقدرته على التكيف وتجاوز التحديات وتحسن بيئة الاستثمار بشكل واضح في ظل القرارات الحكومية التحفيزية للقطاعات الاقتصادية وتنفيذ مشاريع التحديث الاقتصادي ومؤشرات الأداء الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، تمثلت في تحقيق العديد من القطاعات الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو للربع الثالث من هذا العام إلى 2.8%، كما ارتفعت الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من
، وارتفع عدد 2025 بنسبة 7% خلال
للأشهر الأحد عشر الأولى بنسبة 7%، وجاءت هذه النتائج الإيجابية وغيرها لتؤكد نجاح وفعالية سياسة
الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتشريعية المطبقة، مما عزز التفاؤل والثقة بتسجيل المزيد من المؤشرات الإيجابية والإنجازات على الصعيد الاقتصادي

كما جاءت هذه النتائج مدعومة بأداء قوي للشركات المدرجة في البورصة، حيث حققت هذه الشركات زيادة في صافي أرباحها للثلاث أرباع الأولى من عام 2025 بنسبة 10.9% عن صافي الأرباح للفترة نفسها من عام 2024

وأشار الوظائفي إلى أن هذا المسار الإيجابي للاقتصاد الوطني والذي عكسته البورصة في أدائها بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تنشيط التداول وتحفيز السيولة في السوق، من أهمها السماح للمستثمرين الراغبين في الحصول على الجنسية بتحريك استثماراتهم داخل البورصة، وإعفاء صناديق الاستثمار المشترك من الضريبة، وتخفيض عمولة الوسطاء، إضافة إلى زيادة أوقات التداول، ساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز أداء البورصة وتحقيق مؤشرات أداء قياسية.

وتابع الوظائفي أنه في ضوء سعي البورصة لتحقيق أهداف رؤية التحديث
الاقتصادي وأهدافها الاستراتيجية، فقد استمرت في تنفيذ العديد من مشاريع الرؤية وخطتها الاستراتيجية تمثلت بشكل رئيسي في الاستمرار على العمل على تطوير أنظمتها الإلكترونية والأطر التشريعية والفنية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية. وانطلاقاً من سعيها لتعزيز الانفتاح على الأسواق المالية الإقليمية والعالمية وتبادل الخبرات، إضافة إلى تعزيز تنافسية وسيولة وعمق السوق المالي من خلال تسهيل عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السوق، فقد وقّعت البورصة ضمن فعاليات منتدى الأعمال الأردني الكازاخي الذي حضره جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس الكازاخي قاسم توكاييف مذكرة تفاهم مع بورصة أستانا الدولية بهدف تعزيز العلاقة بين الطرفين ووضع آلية للتعاون والتواصل المشترك وتبادل المعلومات المتعلقة بأسواق رأس المال في البلدين بما يساهم في تطوير الأطر التشريعية والفنية في أسواق البلدين وتعزيز بيئة الاستثمار، حيث أسست هذه الاتفاقية لعقد لقاءات وفعاليات ترويجية لسوق رأس المال الوطني والفرص الاستثمارية فيه لدى الجانب الكازاخي، في مجالات عديدة بما في ذلك تطوير البنية التحتية التشريعية والفنية (AIX) إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات مع بورصة أستانا الدولية للأسواق والتقنيات الحديثة والأدوات المالية الجديدة وأسواق الشركات الصغيرة والمتوسطة، والأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمؤشرات الجديدة، والتكنولوجيا المالية ذات الصلة، والتعاون في عقد فعاليات مشتركة لبناء القدراتوصناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) والتدريب والتوعية، وتبادل الخبرات بين بورصة عمّان وبورصة أستانا الدولية في مجالات التمويل الأخضر، والاستدامة، ضمن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين والتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية بما يخدم مصلحة البلدين.

وتقديراً لدور البورصة في تعزيز ممارسات الاستدامة والإفصاح المتعلقة بها في سوق رأس المال الوطني، فقد ترأست البورصة خلال العام 2025 اللجنة الاستشارية الخاصة بالاستدامة التابعة لمبادرة هيئة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة
United Nations Sustainable
Stock Exchanges Initiative (UNSSE) الاستدامة (الإصدار الثاني) للبورصات المستدامة
. حيث أطلقت اللجنة برئاسة البورصة دليل
والمتوسطة مع خطة عمل توضح دور البورصات
في تعزيز استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ضمن مبادرات الأمم المتحدة للبورصات المستدامة لتعزيز الاستدامة في مجتمع الأعمال في العالم ودعم وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق الاستدامة من خلال تزويدها بالإرشادات والممارسات العملية التي تمكّنها من دمج مبادئ الاستدامة ضمن استراتيجياتها، بما يعزز قدرتها على النمو والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية ومساهمتها في نمو اقتصاداتها الوطنية، وبما يسهم في بناء أسواق مالية أكثر شمولاً واستدامة .

كما أطلقت بورصة عمان الإطار التنظيمي والإرشادي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي وذلك تحت رعاية معالي وزير الاستثمار

للإطار التنظيمي للإفصاح المناخي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (
) وبالشراكة مع مملكة هولندا، بهدف تعزيز شفافية المعلوماتIFC
المتعلقة بالتغير المناخي للشركات المدرجة. ويُعدّ هذا الإطار الأول من نوعه في الشرق الأوسط، ويأتي انسجاماً مع رؤية التحديث الاقتصادي ومع الطلب المتزايد من المستثمرين على معايير الاستدامة. كما أعدّت البورصة، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، دليلاً إرشادياً يوضح متطلبات الإفصاح المناخي وفق أفضل الممارسات الدولية، ولا سيما معايير الإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية (

)، وتحديداً

S1

إضافةً إلى ما ذكر، واصلت البورصة جهودها في تعزيز الاستدامة والإفصاح والشفافية في السوق، من خلال تنظيم عدد من الورش التدريبية المتخصصة للشركات المدرجة. وشملت هذه الجهود عقد ورشة تدريبية بالتعاون مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة في الأردن (UN Global Compact Network)
استهدفت شركات السوق الأول، وهدفت إلى تعريف المشاركين بمفاهيم الاستدامة الأساسية وتمكينهم من تقييم مدى التزامهم بمعاييرها، إلى جانب تدريب عملي على تعبئة الاستبيان المعد من قبل البورصة.

كما نظّمت البورصة ورشة عمل بعنوان «إدارة المخاطر المناخية» لممثلي الشركات المدرجة ضمن عينة مؤشرASE20، تناولت إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ وتأثيرها على المخاطر التقليدية، إضافة إلى أساسيات تحليل السيناريوهات وأساليب توجيه المخاطر

وفي السياق ذاته، عقدت البورصة ورشة «مواءمة تقارير الاستدامة مع الإفصاح للمستثمرين»، بهدف توضيح أوجه التوافق بين معايير المبادرة
(GRI) S1 عن الاستدامة
، دعماً لإعداد إفصاحات المناخ
(IFRS)لشركات
السوق الأول، لتمكينها من فهم أطر الاستدامة
العالمية، تمهيداً للالتزام بتعبئة نموذج قياس تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) اعتباراً من العام المقبل.

وتندرج هذه الورش ضمن سلسلة مبادرات تهدف إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز التزام الشركات المدرجة بمعايير الاستدامة والإفصاح، بما يدعم تنافسيتها في السوق.

وضمن إطار سياسة البورصة ومسؤوليتها المجتمعية وحرصها على تعزيز أنشطة التوعية الاستثمارية ونشر المعرفة المالية تماشياً مع الخطة الإستراتيجية التي تبنتها البورصة في مجال نشر ثقافة الاستثمار وزيادة الوعي لدى المواطنين والمتعاملين بالأوراق المالية، فقد عقدت بورصة عمان
المالي
وأهميته في تسهيل تداول الأوراق المالية. بالإضافة إلى تقديم نبذة تاريخية عن تطور السوق المالي الأردني ودور البورصة في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير السيولة للمستثمرين والشركات.

كما نظمت البورصة
والإجرائي لنظام التحكيم
المعتمد لدى البورصة، ودوره الحيوي كأداة فعّالة في تسوية المنازعات الناشئة عن التعاملات في سوق الأوراق المالية. حيث يساهم هذا النظام في تكريس مبادئ العدالة والشفافية، وتعزيز حماية حقوق المتعاملين، بما يرسّخ بيئة استثمارية مستقرة وآمنة.

كذلك تم إعداد العديد من نشرات التوعية والفيديوهات التعليمية والتثقيفية ونشرها على موقعها الإلكتروني وعلى حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعية، كما قامت البورصة باستضافة عدد من الوفود المحلية والدولية ومنها استضافة البورصة للسفير البريطاني والوفد المرافق له حيث بحث السفير البريطاني في الأردن ، ومسؤول الأسواق الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في بورصة لندن والوفد المرافق له، سُبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع البورصة ومؤسسات سوق رأس المال الأردني خلال زيارتهم لبورصة عمّان، إضافةً إلى مناقشة آليات الترويج وتشجيع المستثمرين في المملكة المتحدة على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في بورصة عمّان.

كما عملت البورصة على تمديد ساعات التداول وبدأ العمل بالأوقات الجديدة اعتباراً من تاريخ 1/9/2025. كذلك تم إنفاذ قواعد التداول المقيد للشركات المدرجة وغير الملتزمة بمتطلبات البورصة اعتباراً من تاريخ 1/11/2025، بحيث يستعاض عن إيقافها لمدة طويلة ونقل تداولها إلى سوق الأوراق المالية غير المدرجة، بأن تقلص مدة الإيقاف وأن تعاد إلى التداول في سوقها الرسمي وفقاً للتداول المقيد، الذي يتضمن حدود تداول أقل ومدة تداول أقل ولحين تصويب أوضاعها، الأمر الذي يُسهم في الحد من أثر الإيقاف على السيولة واستمرارية التداول، وحماية مصالح المستثمرين

وأضاف الوظائفي بأن البورصة تعمل بشكل مستمر على تحديث وتطوير البنية التحتية والأنظمة فيها، فقد أطلقت البورصة التطبيق الخلوي الجديد Boursa للأجهزة المحمولة التي تعمل بأنظمة التشغيل الرقمية وiOS Android، ويشكل هذا التطبيق نقلة نوعية في الخدمات المقدمة للمستثمرين ومتابعي السوق، إذ يوفر تجربة استخدام حديثة ومتطورة ضمن منصة واحدة شاملة، تتيح المتابعة اللحظية لمعلومات تداول الأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة، بما في ذلك عمق السوق والعقود المنفذة، إضافة إلى متابعة مباشرة لنشاط التداول حسب القطاعات والأسواق والأوراق الأكثر نشاطاً. كما يتيح التطبيق إنشاء قائمة متابعة وشريط أسعار متحرك، ويقدّم إفصاحات الشركات وأخبار البورصة والتعاميم الصادرة عنها بشكل محدث وسلس. ويجدر بالذكر أن التطبيق يمثل بديلاً أكثر تطوراً ومرونة مقارنة بالتطبيقات السابقة، بما يضمن تجربة استخدام متكاملة على مختلف أنظمة تشغيل الأجهزة المحمولة.

وانسجاماً مع جهود البورصة في تعزيز الشفافية وتطوير مستوى الإفصاح في سوق رأس المال، بدأت بورصة عمّان بإعادة نشر أسعار تداول السندات الحكومية على موقعها الإلكتروني، وهي السندات التي يتم تداولها خارج البورصة من خلال الأنظمة (Over the Counter) الإلكترونية للبنك المركزي الأردني، والذي يقوم بنشرها عبر موقعه الرسمي. وتهدف هذه الخطوة إلى تزويد المستثمرين ببيانات دقيقة تُعد مرجعاً أساسياً في تسعير السندات، وتمكّنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكفاءة ووضوح. وتشمل البيانات المنشورة: سعر التداول (Clean Price) والسعر الإجمالي (Dirty Price)، وتاريخ التداول، والعائد حتى الاستحقاق.

ويعزز هذا الإجراء مكانة السوق المالي الأردني على المستويين الإقليمي والدولي، كما يساهم في تحسين مستوى الوصول للأسواق المالية الخارجية وتوسيع قاعدة المستثمرين وجذب الاستثمارات، نظراً لكونه يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ومخرجات برنامج تقييم القطاع المالي الأردني (FSAP) الصادر عن البنك الدولي.

ولتعزيز الثقافة الاستثمارية تعمل البورصة باستمرار على زيادة الوعي والمعرفة بسوق رأس المال لدى الطلبة وذلك عن طريق تعميق علاقتها مع الجامعات الوطنية والمعاهد عبر تنظيم الزيارات الميدانية وعقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات والمعاهد، وفي مجال تعزيز الثقافة الاستثمارية لدى طلاب المعاهد والجامعات الوطنية عقدت البورصة محاضرات تثقيفية في عدد من الجامعات والكليات. إضافة إلى استقبال عدد من الوفود المحلية مثل المعهد القضائي الأردني ومجلس نقابة شركات الخدمات المالية ووفد من إدارة البحث الجنائي في مديرية الأمن العام وعدد من الوفود الطلابية.

أهم

المؤشرات الاحصائية لأداء بورصة عمان لعام 2025